



مدخل فلسفي إلى فهم توحيد مناهج البحث الديني؛

إشارة: هل هناك إمكانية لتوحيد مناهج البحث الديني؟ لا تدعي هذه المقالة تقديم إجابة مباشرة وحاسمة على هذا السؤال، إذ الموضوع أكثر شمولاً وتعقيداً من الإجابة عليه بـ "نعم" أو "لا" في حيز محدود كالذي بين أيدينا. ورغم مشروعية هذا السؤال الإشكالية، إلا أن الإجابة عليه متوقفة على معالجة العديد من الإشكاليات المتفرعة عنه، وطى الكثير من المقدمات التي تؤسس لبلوغ النتيجة المطلوبة...

وعليه، تهدف هذه المقالة، — أساساً —، إلى تحديد أطر نظرية لضبط البحث، وتحديد مدخلات تساعد على استيعابه، وتمثله والوقوف على معطياته ومكوناته؛ الأمر الذي يضعنا أمام حقيقة أن الإجابة على السؤال المذكور تستدعي جهداً إستثنائياً، مقرونًا بفهم واستيعاب كبيرين لرسالات السماء، وسياقاتها التاريخية، وخصوصياتها وتطور آليات فهمها. وهو أمر متوقف على عمل موضوعي لا تستوعبه مقالة كهذه.

ورغم مقاربتنا للإجابة على السؤال المذكور بإمكانية توحيد مناهج البحث الديني، إلا أن هذه المقاربة تبلورت على نحو مشروط ووفق رؤية فلسفية تقضي بضرورة كون الأديان السماوية متماثلة من حيث الجوهر، إذ انعدام التماثل الجوهرية بين الأديان سوف يجعل السؤال محكوماً بالإجابة السلبية... ومهما يكن، فإن هذه المقالة لم تذهب إلى معالجة الموضوع انطلاقاً من مناهج البحث المعتمدة في كل دين، بل انطلقت من خلفية "عبر مناهجية" ترمي إلى إخضاع الأديان بما هي مفهوم كلي إلى نمط واحد من البحث والتحقيق... والله من وراء القصد.

يشغل المنهج في مجالات العلوم الإنسانية أهمية خاصة واستثنائية، إذ به أنيطت وظيفية التعامل مع الظواهر، والوقائع، والتجزئة، والتحليل، والتركيب، والجمع، وبالتالي الوصول إلى النتائج المعرفية المطلوبة... والأمر ذاته، من المفترض، أن ينطبق على الأديان، لما للمنهج في هذا المجال من دور في الكشف عن مراد البارئ تعالى، ولما يشتمل عليه النص الديني من تعاليم تتكفل، — بحسب المدعى —، بتحقيق سعادة البشر في الدارين، ما يجعل العلاقة بين المنهج والنص الديني لدى الباحث مساوقة للعلاقة بين المسلك والحقيقة لدى العارف⁽¹⁾ وبذلك، ثمة علاقة قدسية تتولد بين المنهج والنص المقدس تسري من الثاني عبر ما يمتلكه

من قدسية إلى الأول لتجعله في مصاف مقدسات الدرجة الثانية.

بيد أنه، وللأسف، لم تأخذ المناهج في فهم الأديان عبر تاريخ الفكر الديني ما تستحقه من عناية واهتمام لناحية تقويمها، وإعادة قراءتها، والنظر في مدى مسانحتها للنص، والعمل على إعادة إنتاجها، وتحديثها، وإخضاعها لمقاييس النمذجة والأمثلة عبر إطلاقها في حيز المسألة أو التجربة وتأطيرها في خانة التخصيص أو التعميم... هذا إذا كان الحديث على مستوى المنهج داخل كل دين على حدة. أما إذا أردنا أن نوجه الحديث باتجاه المناهج داخل الدائرة الدينية (الأديانية) الواسعة عبر أخذها من حيث هي موضوع واحد يخضع للدراسة والبحث عن طريق اشتراك مكوناته بالبعد الوحياني السماوي، فإن الإشكالية، ها هنا، تبدو أكثر شخوصاً وبروزاً نظراً لضآلة الجهد المبذول في هذا الإطار؛ ذلك أن المحاولات التي ظهرت على هذا الصعيد توزعت على جهود داخلية تطلعت إلى حوار بين الأديان محكوم بالمجاملة أو المساجلة، من دون إعطاء المنهج ما يستحقه من موقع أولي، أو على جهود خارجية اتخذت من الدين موضوعاً للنقد والتقويم من دون الأخذ بكل خصوصيات المعرفة الدينية، وبعيداً عن التحقق من مدى أهلية المنهج المتبع فيما إذا كان يصلح للدخول من خلاله إلى حريم النص، وبالتالي بقي السؤال في خضم ذلك كله، مفتقداً لإجابة شافية عن طبيعة الدور المشترك المطلوب من الأديان السماوية أن تلعبه في حياة المجتمعات البشرية.

وما تقدم يفصح في المجال أمام الحديث عن إمكانية وجود علاقة وصاية وقيمومة، قد لا تخلو من طابع جدلي، بين المنهج من جهة، والنصب الديني من جهة ثانية، إذ لما كانت مهام الدين متمحورة حول هداية البشر وإرشادهم ضمن مجالات ودوائر محددة، قد تتسع وتضيق، تبعاً لما يحدده الدين ذاته، أو إنطلاقاً مما يتوقعه البشر من الدين بحسب فهمهم له، فإن ذلك يجعل السؤال مشروعاً، وربما ضرورياً، عما إذا كان من مهام الدين أيضاً، هداية الناس إلى آليات فهم النص وطرائق الدخول إليه؟ أم أن المنهج في فهم الدين أمر ينبثق من عنديات الباحث الديني بحيث هو من يحدد الأطر العامة لهذا المنهج وأدواته ومكوناته ومستوياته، وبالتالي تكون مهمة هذا الباحث الكشف عن مكونات النص الديني ومضامينه بعيداً عن سلطة النص ذاته من جهة أدوات التعامل معه واستيعابه، فعلى سبيل المثال: عندما يحدثنا القرآن الكريم عن ضرورة التأمل في حياة الأمم السالفة، وتتبع أخبار الشعوب الغابرة ﴿قل سيروا في الأرض فانظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلكم﴾^(٢) فهل هذا يضيف صفة الإلزام للباحث حتى يعتمد المنهج التاريخي في فهم الدين وغيره؟ الإجابة

على هذا السؤال، ترتبط أساساً بالنظر إلى دور الدين في حياة البشر لناحية سعة الصلاحيات التي يشتمل عليها في إدارة شؤون حياتهم، إذ يختلف القول بين من يؤمنون باختزالية ومحدودية الصلاحيات الدينية، ومن يؤمنون بشموليتها واتساعها... وها هنا تبدو الإجابة سهلة على أصحاب العقول الأول باعتبارهم أن ليس من وظيفة الدين التدخل في الكثير من شؤون الناس بما في ذلك طرائف تفكيرهم المؤدية إلى فهم الدين ذاته، وكيفية تعاملهم مع نصوصه. بيد أن الأمر يختلف لدى القائلين بشمولية الدين وصلاحيته للتدخل في مختلف مناحي وشؤون الحياة البشرية بأدق تفاصيلها إذ يجر هذا إلى القول بأن الدين يتكفل بتحديد طرائق الدخول إليه وأدوات فهمه ومعالجة نصوصه... والحقيقة أنه رغم شمولية الدين وسعة دوره في حياة الناس، فإن إيكال صناعة مناهج البحث الديني إلى الدين ذاته أمر يفتقد إلى دليل، ولا تؤكد التجربة الإستقرائية، بيد أن الواضح أن هناك مجموعة من الضوابط والوصايا والمعايير التي أكدت عليها التعاليم الدينية لتشكل بمجموعها موجهات معرفية وقيمية ومقياسية للبحث المنهجي، وتساعد على عدم الإنحراف في التفكير، وتضمن صوابية كليات البحث من دون أن تكون الأديان مضطرة لتحديد كفاءات مناهج البحث الديني ومكوناتها... ومن هذه الضوابط والوصايا:

التعقل، والتدبر، والتأمل، والتجربة، والحياد، والنزاهة، ونقاء السريرة، وسلامة الوجدان، والشمولية، وقبول الآخر، والتعددية، والأخذ بالظروف الزمانية والمكانية و...

فكل هذه المواصفات تنطبق على مختلف مستويات الفهم الديني، ولا تسقط في فخ إشكالية التعدد في الفهم الناشئة عن التعدد في المناهج والقبليات، إذ يمكن انطباقها على الفهم العامي المباشر الذي يمثل مستوى متأخر من فهم الدين، وعلى الفهم التخصصي المتعمق بكل اتجاهاته وتياراته رغم ما ينطوي عليه من تعددية في المشارب والأذواق والعقليات و...

وبناء عليه، يمكن القول: إن المنهج رغم أهميته الفائقة شأن بشري ينبثق عن تفكير العقلاء وتأملاتهم وتجاربهم، مع ضرورة التزام الباحث بضوابط أخلاقية وقيمية ووجودية ومعيارية وموضوعية ونفسية يوصي الدين والباحث بها، فضلاً عن كونها من مدركات الفطرة والسير العقلانية.

وتأسيساً على القول بكون صناعة المنهج بشرية، ننتقل إلى الحديث عن التعددية المنهجية والمبنائية داخل الدين الواحد؛ إذ مع ملاحظة تعدد السياقات المعرفية لهذه المناهج، وتطوراتها التاريخية يأتي السؤال عن إمكانية توحيد المنهجيات داخل كل دين

السماوية من حيث الوظيفة، والدور، والتعاليم، والمصدر، والسياقات التاريخية، وعلاقتها بالإنسان وربطه بالآخرة، هذا التشابه يشكل مدخلة أساسية للحديث من إمكانية إخضاع النصوص المقدسة في هذه الرسائل لمناهجية بحثية واحدة، أو موحدة، رغم ما قد تحمله كل واحدة منها من امتيازات تميزها عن غيرها.

ويمكن الانطلاق في العمل على وحدة المناهج في دراسة الأديان من القول بضرورة كون جوهر الأديان واحداً طبقاً للقاعدة الفلسفية الكلية (حكم الأمثال فيما يجوز وفيما لا يجوز واحد)؛ إذ التماثل في النصوص يفسح في المجال أمام تماثل في المناهج أيضاً، كما أن وحدة الجوهر تتأتى عبر التماثل في ذاتيات الدين مقابل عرضياته.

وعند هذه النقطة تحديداً يتشكل مدخل البحث في هذا المجال ما يستدعي شيئاً من التفصيل.

لكل نص ديني وحياني رسالة يريد إيصالها إلى المتلقي المخاطب، بحيث تشتمل هذه الرسالة على مجموعة من الأفكار المحورية والأساسية وبعض الأفكار الأخرى الهامشية. الأساسي من الأفكار هو "الذاتي" في النص، في حين أن الهامشي منها هو "العرضي"، من دون أن يكون "العرضي" بالضرورة غريباً عن النص دخيلاً عليه، ما يعني أن كل ما يمت بصلة وثيقة إلى رسالة النص المحورية ومفهومها الرئيس يعد ذاتياً؛ وكل ما لا يقترب اقتراناً ضرورياً برسالة النص فهو عرضي، إذ انتفاء الذاتي من النص الديني يجعل الرسالة مغيبة وفاقدة لمهيتها ومضمونها، في حين لن تنفصم الرسالة عن حقيقتها في حال فقدان النص لما هو عرضي فيه^(٥).

والذاتيات^(٦) في النص الديني لا بد أن تستدرك فيما بينها في كونها مرتبطة برسالة كبرى، أو معتقد أساس تندرج جميعها في إطاره، وتتكامل فيما بينها بما هي مؤديات للوصول إليه أو مظاهر للتعبير عنه، وهذا ما يعبر عنه بجوهر الدين^(٧).

ونجد لهذا التمييز بين جوهر النص الديني وصدفهِ، وذاتياته وعرضياته، جذراً في الذكر الديني الإسلامي والمسيحي على حد سواء، إذ يذهب الغزالي في كتابه "جواهر القرآن" إلى القول بأن ذاتيات القرآن هي الآيات التي تتضمن الرسالة الرئيسة للقرآن، في حين يذهب المفكر المسيحي بولتمان إلى الدعوة لاستخلاص ذاتيات الكتاب المقدس عبر مكافحة الأسطورة فيه^(٨).

ومن الطبيعي أن التماثل في النصوص الدينية يسحب نفسه في كثير من الموارد على

الفكر الديني، وثبات الوحي المقدس.

ولا يخفى أن ذلك كله يمهد للالتقاء على حيز منهجي "عبر ديني" يؤدي إلى تلاق مضموني ومفاهيمي بين الأديان، خاصة إذا ما حُفظ للنقل دوره اللائق وأعطى موقعه في سياق المنهج. إذ يعتبر العقل من أهم البواعث على التلاقي بين الأديان، فالعقل وأدواته هو الآلية التي يعتمد عليها علم اللاهوت^(١٢)، في حين لا يحتاج المرء إلى كثير جهد للتدليل على مكانة العقل في الكلام الإسلامي خاصة، والمعارف الدينية الإسلامية عموماً^(١٤).

وفي الأساس، ثمة صفات وسمات كلية تنطبق على الأديان كافة، يمكن أن تدرج في إطار الحوافز والمهمات لتأسيس منهج ديني موحد، وهي صفات اعتبرها أحد الباحثين المسلمين المعاصرين بمثابة مرتكزات معنوية للدين، مطلق دين، وأحصاها في اثني عشرة صفة أو سمة: الدين فلسفة حياة، طلب الحقيقة (دون ادعاء احتكارها)، الممارسة التقليدية، أخلاقية الكون، ضبط النفس، سيادة الذات، الطمأنينة بلا اطمئنان، النزعة الإنسانية، مصارحة الذات، استيعاب هفوات الآخرين، الثقة بالنفس، تحاشي الوثنية^(١٥).

وجدير بالذكر أن هذه النقاط يستوحىها الباحث من خلال فهم المتدين العقلاني للدين، ومهما يكن فإن الأهمية فيها تكمن في جهة الاشتراك القائمة بينها لناحية انطباقها على جميع الأديان.

إلى ذلك يلعب التلاقي في بعض مكونات مناهج الأديان دوراً يعزّز إمكانية توحيد هذه المناهج، إذ الكثير من المصطلحات المنهجية تستبطن -رغم تعددها واختلافها في الشكل-، تقارباً في المضمون والدلالة، مثل: "وسائط العلم" عند المتكلم المسلم التي تماثل مدارك اللاهوتي في المسيحية، وأيضاً "التاريخ، التقاليد البشرية، عند المسيحيين، تشبه "السنة المتواترة" عند المسلمين^(١٦) و"التجلي الإلهي" إزاء "التجليات القدسية" و... إلى ما هنالك من مثل هذه المتشابهات.

وبالجملة، إذا كانت وحدة الأديان من حيث الجوهر مدخلاً أساسياً وشرطاً مقوماً لوحدة مناهج البحث الديني، فبالإمكان في هذا الخصوص الأخذ برأي ابن عربي الذي آمن بـ:

١- كون الأديان واحدة في حقيقتها، وهذه الحقيقة هي الوحي الرسالي، وهي وحدة "مضمونية تربط بين تعاليم الأديان السماوية رغم ما بينها من اختلاف في الصور الظاهرية والأبعاد الشكلية"^(١٧).

٢- إن الأديان تلتقي من حيث الجوهر، وجوهر الأديان هو التجربة التوحيدية^(١٨).

(الأديان) متمثلاً بالذاتيات التي تشكل بمجموعها جوهرًا للدين، فإن هذا الاشتراك يشكل مقوماً لانبعاث المنهج، بحيث لو لم يكن هناك اشتراك بين الأديان، ففي هذه الحالة لا يمكن أن يكون لدينا مقارنة بين الأديان، لتعذر إمكانية المقارنة والمقاربة بين شيئين لا يجمع بينهما أي شيء مشترك ولا يوحد بينهما جنس واحد.

وبعبارة أخرى: الأديان إما أن تشترك فيما بينها أو لا... فإن كانت لا تشترك، فهذا يعني كونها حقائق منفصلة عن بعضها ومتباينة بالكامل، بحيث لا يجوز أن ينطبق عليها منهج واحد؛ لانعدام التجانس والتماثل من كل الجهات. فلو صح لمنهج ما أن يطبق على أحدها لما صح تطبيقه على غيره من الأديان.

وإذا كان الأمر كذلك، فلم يبق سوى احتمال أن الأديان تلتقي بالذاتيات (وبالتالي الجوهر)؛ لأن قراءة للنصوص الدينية في الرسائل السماوية تضعنا أمام حقيقة التقائها في فرائض الصلاة، والصوم، الحج، ... لكنها- الأديان- تختلف في كيفية أداء هذه الطقوس إذ هذا الاختلاف يتعلق بالعرضيات^(٢٢).

أما بالنسبة للسنخية بين المنهج والنص الديني (بمعناه الواسع) فهي مسألة ضرورية؛ باعتبار أنه لا يجوز أن يطبق أي منهج على أي نص دون ضابطة وملاك، بل ليس أي منهج يفرض بنا إلى فهم أي نص. والسؤال يأتي هنا حول الضابطة التي تجعل منهجاً ما قابلاً للأعمال على نص معين؟ لا شك في أن التساخن بينهما هو المدخل للإجابة على هذا السؤال... وهو موضوع معقد وشائك يستحق الدراسة في سياق مستقل... لكن، بشكل عام: المقصود بالسنخية هنا هو كون أدوات المنهج مستخدمة من بيئة النص، وقابلة لمحاكاتها وتقويمها، بحيث تكون الضوابط المعيارية في المنهج وأدواته في فهم النص وتفكيكه، وتركيبه، والخلوص إلى النتائج الكامنة فيه، تدور في نفس الفضاء الذي يتنفس فيه مضمون النص مثلاً: ألا يفترض النص القرآني على المنهج التفسيري أن يشتمل على آليات في فهم التاريخ، الأخلاق، السلطة، العقائد، الفقه؟ نظراً لكون النص القرآني ذاته يشتمل على هذه المضامين، وفي السياق ذاته عن أديان عديدة فإننا بذلك نتعامل مع نصوص متعددة رغم اشتغالها على مجالات مختلفة، وعندما نتعامل مع هذه النصوص وفق منهجية واحدة، فكأننا بذلك نتعامل معها على أنها نص واحد ذو طبيعة كلية، رغم ما تشتمل عليه من اختلافات خصوصيات، وهذه الطبيعة الكلية للنص الأدياني، - إذا صح التعبير-، لا يمكن تحققها وتشكلها من نصوص متعددة ما لم يكن هناك مشتركات أساسية وجوهرية بينها.

خلاصة القول: إن المنهج "عبر الديني" يتقوم من خلال التوحد الجوهرية بين الأديان

المنبثق عن اشتراك في الذاتيات، في حين أن الاختلاف بينها في العرضيات وبعض الذاتيات أمر مطلوب وربما ضروري، لأن المنهج الواحد لا يهدف إلى جعل الأديان ديناً واحداً، وخصوصية هذا المنهج تكمن في أنه قابل للانطباق على سائر الأديان رغم خصوصياتها وامتيازاتها، حيث يتم من خلاله تحديد مساحات الالتقاء ومواضع الاختلاف بين الرسائل السماوية بشكل دقيق.

بيد أن من المهم جداً الإشارة إلى أن وظيفة المنهج "عبر الديني" لا تنحصر في تحديد مساحات الالتقاء بين الرسائل السماوية بمقدار ما تتصل بتعميق فهم الدين، وبكيفية توظيف النتائج المعرفية للتقارب الديني باتجاه تحديد وظيفة الأديان (بما هي أمر كلي وتدرج في إطار واحد). وبالتالي تحديث هذا الدور وتفعيله وفتحه على آفاق رحبية ومعاصرة... بمعنى أن الكشف عن معطيات جديدة في النص فحسب، ولا يطمح إلى إرجاع النتائج المكتشفة إلى النص ذاته، وتسجيل امتيازات إضافية له، بل المراد في هذا المنهج إعادة ضخ وإنتاج نتائجه ومكتشفاته في الواقع، ما يضيف عليه هوية وساطية يلعب من خلالها دور الربط بين الدين والواقع.

وبالعموم، يمكن تشبيه العلاقة بين المنهج والنص، بالعلاقة بين المفهوم والمصداق، إذ مهمة المفهوم الحكاية عن المصداق (أو المصاديق) ونقل مدلولاته ومكوناته إلى الذهن... أو بالعلاقة بين اللفظ والمعنى إذ يتكفل اللفظ المنطبق على المعنى نقل دلالاته إلى الذهن بناء على ملاك ما، بحيث لا يجوز استخدام أي لفظ لا ينطبق على المعنى، وبالتالي فإن وظيفة المنهج إزاء النص كوظيفة المرآة التي تعكس بصفاء كل ما بإزائها.

ملاحظة:

تجدر الإشارة إلى أن حدود دائرة عمل المنهج "عبر الديني" من الممكن أن تتسع تارة لتستوعب البحث في الأديان بكل معارفها وعلومها، وأن تضيق تارة أخرى لتتناول نمطاً محدداً من المعارف الدينية. وإذا أخذنا بالقول: إن الأديان السماوية تشترك في ثلاث دوائر معرفية هي: الأخلاق (القيم)، اللاهوت (الكلام)، الشرائع (الأحكام الشرعية)، فهنا من الممكن أن تتم صياغة منهج واحد لكل دائرة من هذه الدوائر لكن لا من خلال تناولها وتمثلها بما هي دائرة تتصل بدين واحد، بل من خلال ارتباطها وموقعيتها في الأديان كافة، فيؤخذ بها على أنها دائرة واحدة، ذات اتجاهات متعددة تبعاً لتعدد الأديان التي تنتمي إليها.

أما مدخلية الوصول إلى منهج موحد لدراسة الأديان، فتكمن في العمل على إعداد وبلورة منهج عبر مناهجي يشتمل على سائر المناهج الملائمة التي لا بد منها في دراسة الأديان والمتجانسة معاً، على أن لا يكون الجمع بين هذه المناهج التقاطياً أو توليفياً، بل صهراً تفاعلياً وحوارياً، فيعترف كل منهج بوظيفة الآخر وجدواه، وبالتالي الانتقال من حالة السجال والتضارب بين المناهج إلى حالة من التفاعل والتكامل، ومن ثم الخلوص إلى نتائج منبثقة عن تعددية وشمولية وإحاطة. وقد تبدو صياغة مثل هذا المنهج أمراً شاقاً ومتعذراً، بيد أن أية دراسة للمنهج الذي طبقه الملا صدرا على مباحث الفلسفة تفضي بنا إلى القول إنه قد أسس بامتياز لمنهج "عبر مناهجي" فلسفي صهر في بوتقته مناهج العرفان، الكلام، الحكمة الإشرافية، والحكمة المشائية، وهي مشارب منهجية كانت تبدو من قبل متضاربة ومتعارضة، لكنه استطاع إجراء مصالحة ومواءمة فيما بينها، وأثبت أنه يمكن توظيف كل هذه المناهج في إطار منهج واحد "عبر مناهجي" واستخدامه للوصول إلى منظومة فلسفية على درجة عالية من التماسك والعمق^(٢٣).

وهنا لا بد من التأكيد على ضرورة التزام المنهج "عبر المناهجي" بضوابط مناهج البحث العلمي، شأنه في ذلك شأن أي منهج... إذ لا بد من اعتماد التعريف والتحليل والاستدلال، والأخذ بالمسلمات المنهجية القائمة على عدم القول بصدق الشيء من دون دليل ما لم يكن صادقاً، واعتماد التجزئة، وإعادة التركيب والدقة في الملاحظة والمراجعة والتقديم والاستنتاج^(٢٤).

وبناء على ما تقدم، إن أية رؤية عميقة وموحدة تجاه الأديان، لا بد وأن تنبثق عن منهج تعددي يتمثل التعدد الحاصل في الأديان ذاتها، بيد أن ثمة فرقاً بين كون التعدد باعثاً على التنافر والتعارض، وبين توظيفه في سياق تكاملي متجانس.

إلى ذلك، فإن اختلاف الأديان في بعض الذاتيات، فضلاً عن كثير من العرضيات - ، لن يمنع من حصول التوحد المنهجي الديني؛ ذلك أنه من الممكن تمثل جنس هذا الاختلاف في المنهج من دون فصله، فتصبح من وظائف المنهج تحديد مكامن الاختلاف وأسبابه ومؤدياته وخصوصياته، وبالتالي إدراجه في الخانة التي يستحقها.

وهكذا، ثمة إمكانية لصياغة منهج تماثلي موحد بين الأديان بمقدار ما هنالك من تماثل بين الأديان ذاتها، فتصبح مكونات المنهج وعناصره مركبة تماثلياً تبعاً للتماثل المركب على مدى الأديان.

أما عناصر الاختلاف فيمكن إبقاؤها خارج إطار مكونات المنهج "عبر المناهجي" فيما إذا

كانت غير متجانسة (لا تندرج تحت جنس واحد). وتعذرت الموازنة في ما بينها، فهذا المنهج بحكم وظيفته يستطيع التعامل مع المختلفات والوصول إليها، ليس انطلاقاً منها، بل إنطلاقاً من التماثلات نفسها.

وهذا يعني أن السنخية بين المنهج "عبر المناهجي" من جهة، والنصوص الدينية من جهة ثانية، أمر مطلوب؛ إذ العناصر والمكونات الأساسية لهذا المنهج إما أن تستمد من النص الديني، وإما أن تكون متكيفة مع خصوصياته، وصالحة لتشكيل آلية للتعامل مع مضامينه. وإن أي رأي مكون أو عنصر منهجي لا يستمد من البيئة الدينية ذاتها، يمكن العمل على تبيئته وجعله منسجماً مع هذه البيئة. كما هو حال علم الأصول عند المسلمين، إذ مع كون بعض مكونات هذا العلم الآلي لم تولد في بيئة معرفية إسلامية، إلا أنه تم تبيئتها من قبل العلماء المسلمين حتى باتت منسجمة مع النصوص والروايات الإسلامية... ومهما يكن من أمر فإن أي نتاج إنساني في إطار المنهجيات بداعي ضوابط العقل ولا يتعارض مع البديهيات والسيرورة العقلانية، يمكن تبيئته واستخدامه في سياق الفهم الديني، شرط أن يكون مجال عمله العلوم الإنسانية والمجالات المعرفية الدينية.

ومجمل ما تقدم، قد يقود إلى طرح إشكال وهو: إن فهم التماثل بين الأديان إنما يحتاج إلى منهج، وفي الوقت نفسه، تحقق المنهج في فهم الأديان إنما يتوقف على التماثل بينها... ألا يؤدي ذلك إلى الوقوع في محذور الدور؟

الرد على هذا الإشكال ينطلق من القول بأن فهم التماثل إنما يحتاج إلى منهج، هذا صحيح، لكن ليس بالضرورة أن هذا الفهم إنما يحتاج إلى منهج موحد، إذ تقييد المنهج هنا بقيد (الموحد) يفضي إلى اختلاف في الحيثية، على نحو لا يكون المراد من المنهج في فهم التماثل هو المنهج الموحد ذاته لدراسة الأديان ككل، فالمنهج الأول من الممكن أن يكون أي منهج داخلي يعتمد في دراسة الدين الواحد. في حين أن المنهج الثاني هو المنهج "عبر المناهجي" الذي تحدثنا عنه. ولقد ذكرنا فيما سبق أنه يمكن دراسة كل دين على حدة وفق أدوات منهجية قد تكون تقليدية، ليصار على ضوء ذلك إلى النظر فيما إذا كانت المماثلة في الجوهر والذاتيات حاصلة بين الأديان أم لا، وعلى هذا يتقرر إمكانية ولادة منهج واحد في دراسة الأديان تكون وحدة الجوهر مقدمة له.

هذا فضلاً، - كما أشرنا سابقاً، - عن أنه ليست وظيفة المنهج "عبر المناهجي" تحديد مدى التماثل بين الأديان بمقدار ما المطلوب منه تعميق الفهم المشترك للدين وتوظيف ذلك في خدمة تفعيل دور الدين، وخدمة العمل الديني انطلاقاً من التماثل ذاته.

وفي الختام، من الضروري التأكيد على أن ما ذكرناه في سياق هذا المقال لا يدعي عدم

إمكانية دراسة الأديان بما هي أمر كلي إلا من خلال منهج موحد (عبر المناهجي). بل المدعى هو أنه لا يمكن صياغة منهج موحد لدراسة الأديان ما لم يكن هناك تماثل بين الأديان، وتحديدًا من جهة الجوهر والذاتيات... وفرق كبير بين الموردين.

الهوامش

- (١) أندراوس بشته، عادل خوري، العقيدة المسيحية في لقاء مع الإسلام، المكتبة البوليسية، لبنان (٢٠٠٢)، ص ٧٤ .
- (٢) الروم ٤١ .
- (٣) كتابات معاصرة، مقالة: الاختلاف أكثر... أكثر من قناع، العدد ٢٠، ص ٤٢ .
- (٤) قضايا إسلامية معاصرة، العدوان ٢٠ و ٢١، ندوة حول تعايش الأديان والثقافات، ص ٩٤ .
- (٥) المحجة، العدد السادس، العرضي والذاتي في النص، علي رضا قائمي نيا، ص ٦٩ .
- (٦) نضرب مثلاً على ذلك النص القرآني الذي يحدثنا عن الصلاة في الكثير من الآيات، فالصلاة: هي من ذاتيات النص القرآني بحيث لو حذفنا منه لافتقد إلى جانب أساس من رسالته، والحج كذلك والصوم والجهاد ...
- (٧) فذاتيات النص القرآني، على سبيل المثال، التي هي الصلاة والصوم والحج والجهاد ... نستطيع القول من خلال النظر إلى العلاقة فيما بينها أنها تسعى إلى تكريس عقيدة التوحيد حيث تتدرج جميعها في إطار هذه العقيدة وتفضي إليها، وتجسد تعبيرات مختلفة عن الإيمان بها والخضوع لها، وعليه، ربما يجوز القول: إن التوحيد يشكل جوهر الدين الإسلامي الحنيف حيث لم يُصر في النص القرآني والروايات المأثورة إلى التأكيد على عقيدة كما هو الحال إزاء التوحيد ونبذ الشرك.
- (٨) المصدر السابق ذاته، ص ٧١، ٧٢ .
- (٩) د. علي شيرواني، الأسس النظرية للتجربة الدينية، ترجمة حيدر حب الله، الغدير، ص ٣٩٥ .
- (١٠) الحياة الطبية، العدد رقم ١١، حوار مع د. لغنهاوزن، ص ١٧ .
- (١١) قضايا إسلامية معاصرة، العدوان ٢٠ و ٢١، ندوة تعايش الأديان والثقافات، ص ٩٢ .
- (١٢) المصدر السابق نفسه، ص ٩٧ .
- (١٣) فلسفة الفكر الديني، لويس غرديه وج قنواتي، ترجمة صبحي الصالح وفريد جبر،

- دار العلم للملايين، ج ٣، ص ٢٠.
- (١٤) يقول الرازي في المحصل أن البديهيات والاستنتاجات العقلية هي الأساس والمدرک الأول.
- (١٥) قضايا إسلامية معاصرة، العددان ٢٠ و٢١، التدين العقلاني (مصطفى ملكيان)، ص ٤-٢٠.
- (١٦) فلسفة الفكر الديني (م.س) ج ٣، ص ١٧٨.
- (١٧) علي شيراواني، الأسس النظرية للتجربة الدينية (م.س) ص ٣٩٨.
- (١٨) المصدر السابق، ص ٣٨٧.
- (١٩) المصدر السابق، ص ٣٩٩.
- (٢٠) أندراوس بشته، عادل خوري، الإسلام يسائل المسيحية (م.س) ج ١٣، ص ٧٧.
- (٢١) المصدر السابق نفسه، ص ٤٧.
- (٢٢) المنهج بالنسبة للدين أشبه ما يكون بالمرآة التي تعكس خصوصيات النص الديني ومضامينه بكل شفافية.
- لتقريب فهم العلاقة بين المنهج الواحد والأديان يمكن الاستفادة من القاعدة الفلسفية التالية: إنه لا يمكن للمفهوم الواحد بما هو واحد أن يحكي عن مصاديق كثيرة بما هي كثيرة إلا من خلال جهة الاشتراك بينها، إذ جهة الاشتراك هذه تتكفل بانطباق المفهوم الواحد والكل على المصاديق رغم كونها متباينة والأمر نفسه يصح تطبيقه على العلاقة بين المنهج والأديان، إذ لا يمكن تطبيق منهج واحد عليها من حيث هي كثيرة ما لم يكن هناك جهة مشتركة بينها تقوم المنهج وتجعله قابلاً للحكاية عنها.
- (٢٣) راجع: مناهج البحث الديني، أحد قراملكي (كتاب يصدر قريباً عن معهد المعارف الحكمية).
- (٢٤) راجع مقالة في الطريقة (المنهج)، ترجمة جميل صليبا، ط ٢، بيروت ١٩٧٠. ص ١٠٢ و ١٠٤ (نقلاً عن مجلة الفكر العربي، العدد ٤٢، ص ١).